

Distr.  
GENERAL

S/1999/416  
14 April 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

#### أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ أن يستعرض كل ٤٥ يوما، بناء على تقارير الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسه في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام.

٢ - وفي الفقرة ١٨ من القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩) رجا المجلس الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ أول تقرير له. وبناء على ذلك يصف هذا التقرير التطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آخر تقرير قدمته في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98).

### ثانيا - الجوانب السياسية للتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣ - وفقا للمشار إليه في الفقرتين ٢ و ٣ من تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، أسفرت الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عن تقسيم مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٠٩ مقاعد تقسيما يكاد يكون متساويا بين الحركة الرئاسية والمعارضة. وأدى المأزق الناتج عن ذلك إلى نزاع طويل الأمد على توزيع المناصب في مكتب الجمعية الوطنية. وتعلقت المسألة الرئيسية التي قام عليها خلاف بين الأطراف بالنائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية. ورغم أن الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى أعلن في الجلسة ٣٩٨٤ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ أن هذا المنصب قد عُرِض على المعارضة، فقد سحب الممثل الدائم تصريحه فيما بعد. لكن عودة النواب البرلمانين من أعضاء المعارضة إلى الجمعية الوطنية في ٢ آذار/مارس، واشتراكهم في اللجان السبع الدائمة للجمعية قد ساعد إلى حد ما في تقليل التوترات. ومنذ ذلك الحين، شاركت المعارضة بنشاط في وضع عدد من مشاريع القوانين الأساسية في عملية الإصلاح.

٤ - وتقوم الحكومة الجديدة التي يرأسها أنيسيه جورج دولوغيل رئيس الوزراء، الذي عيَّنه الرئيس آنجي - فليكس باتاسي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بتأدية عملها بتماسك كبير. وقد اغتتم دولوغيل رئيس الوزراء فرصة المقاطعة الأولية من جانب المعارضة للحكومة، وأدمج فيها عددا من أعضاء المجتمع المدني ومن الاختصاصيين التقنيين الذين ليس لهم ارتباطات حزبية قوية.

٥ - وفي ضوء الشواغل التي أبدتها أعضاء مجلس الأمن وقت اعتماد القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، أكد ممثلي الخاص للرئيس باتاسي على أهمية تنفيذ الالتزامات التي قطعها الرئيس على نفسه وخاصة في رسالتيه المؤرختين ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأكد أيضا ممثلي الخاص أن استمرار وجود البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى سيعتمد على تقييم مجلس الأمن للتقدم المحرز، بناء على التقارير التي أقدمها كل ٤٥ يوما، بدءا من هذا التقرير. وأكد الرئيس ورئيس الوزراء لممثلي الخاص أنهما سيبدلان كل جهد للوفاء بتعهداتهما وتلبية المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن لتنفيذ الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح.

#### العملية الانتخابية

٦ - رغم أن الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨ تعتبر حرة ونزيهة بصفة عامة فقد أشارت التقارير اللاحقة المقدمة من البعثة ومن اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة، التي نظمت الانتخابات، إلى وجود عدد من أوجه القصور، واقرحت توصيات لتحسين العملية الانتخابية. وشملت هذه التحسينات المقترحة القيام على وجه السرعة بإنشاء لجنة انتخابية مختلطة ومستقلة أصغر وأكفأ، وإجراء استعراض شامل للقوائم الانتخابية وتعديل قانون الانتخابات.

٧ - وفي ٩ آذار/ مارس، زار فريق من خبراء الأمم المتحدة في شؤون الانتخابات بانغي لتقييم الاستعدادات للانتخابات الرئاسية وللقيام بالتعاون مع الحكومة بوضع مفهوم للعمليات وجدول زمني للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لدعم الانتخابات. والتقى رئيس الفريق بالرئيس باتاسي أثناء الزيارة.

٨ - ووجد الفريق أن إعداد قائمة انتخابية سليمة سيتطلب، على النحو المثالي، إجراء تعداد جديد للناخبين. لكن من الواضح أن هذه المسألة ستستغرق وقتا طويلا للغاية وستكون مكلفة للغاية مما يجعلها مسألة غير عملية. وستبث اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة في المسألة في موعد مبكر.

٩ - وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وقّع الرئيس باتاسي مرسوما أنشأ بموجبه لجنة انتخابية مختلطة ومستقلة جديدة تضم ٢٧ عضوا من بينهم ٩ من الأغلبية الرئاسية و ٩ من المعارضة وأعضاء آخرين منهم مستقلون وأعضاء في الوزارات الحكومية. وأخذ المرسوم في الحسبان كثيرا من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مناقشات بين الأحزاب السياسية، وقد رأس ممثلي الخاص بعض هذه المناقشات.

١٠ - ورغم أن اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة الجديدة توصف بصفة عامة بأنها أكفأ وأكثر توازناً من الناحية السياسية عن سابقتها، فقد اعترض مؤيدو المعارضة على الحكم الوارد في المرسوم الذي أبقى على نواب رؤساء الشرطة المحليين كرؤساء للهيئات المحلية التابعة للجنة. ويتناقض هذا مع أحد الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف والتي اقترحت بدلاً من ذلك أن يقوم الرئيس باتاسي بتعيين شخصيات محايدة لرئاسة الهيئات المحلية. وتؤكد الحكومة من جانبها أن من الصعب تحديد شخصيات "محايدة" مؤهلة في المقاطعات الفرعية، وأن رئيس الهيئات المحلية التابعة للجنة يجب أن يكون في موقف يمكنه من تيسير العمليات السوقية وعمليات النقل والاتصالات اللازمة لدعم إجراء الانتخابات في الريف.

١١ - وكرس ممثلي الخاص اهتماماً خاصاً لمساعدة الأطراف في حل هذه المسألة التي تحول دون ممارسة اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة الجديدة لمهامها، بغية تمكينها من أن تبدأ في أداء دورها الرئيسي في تحديد المواعيد والقائمة الانتخابية وميزانية الانتخابات. وتناشد البعثة والمانحون الحكومة والمعارضة لإحياء حوارهما بروح بناءة تتيح التوصل إلى اتفاق على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، تؤكد البعثة للمعارضة أن مراقبي الانتخابات الدوليين الذين سيجري نشرهم اعتباراً من الشهر المقبل (انظر الفقرتين ١٤ و ١٥ أدناه) سيولون انتباهها بالغاً لأداء اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة لأعمالها على المستوى المحلي لضمان النزاهة من جانب الرؤساء المحليين.

١٢ - وفي ٩ نيسان/أبريل، التقى ممثلي الخاص والمانحون الرئيسيون، ممثلو الصين وفرنسا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، بالرئيس باتاسي ورئيس الوزراء ووزراء آخرين لبحث هذه المشكلة، ولينقلوا إلى الرئيس مخاوفهم. وأعرب المانحون عن قلقهم على وجه الخصوص من أن المرسوم الرئاسي المتعلق باللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة لم يأخذ في الحسبان بعض التوصيات التي تم التوصل إليها بتوافق في الآراء بين جميع المجموعات السياسية في البلد وخاصة فيما يتصل بتعيين نواب رؤساء الشرطة كرؤساء للهيئات المحلية التابعة للجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة. ودعا المانحون إلى استئناف الحوار بغية التوصل إلى حل توفيقى مقبول بشأن اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة فضلاً عن قانون الانتخابات، وأكدوا على ضرورة تفادي تدخل السلطة التنفيذية في إدارة عملية الانتخابات.

#### دور الأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية

١٣ - تمهيداً لعقد الانتخابات الرئاسية، أعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع خبراء الأمم المتحدة في شؤون الانتخابات، خطة لتقديم المساعدة للعمليات الانتخابية ورصدها والتحقق منها على الصعيد الدولي. وتتوخى هذه الخطة نشر جنود منتقنين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى بعض عناصر البعثة العسكرية والمدنية، في مواقع يبلغ مجموعها ثمانية مواقع دائمة وموقعين مؤقتين في الريف. وعلى وجه الإجمال، سوف يلزم انتقاء وتدريب ما مجموعه ثلاث سرايا من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تضم ٣٦٠ فرداً، لهذا الغرض. والعمل جارٍ في إعداد اقتراح لميزانية تستند إلى الخطة.

١٤ - ونظرا للتأخير في إنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة، وبالتالي في اتخاذ قرارات رئيسية كتحديد موعد الانتخابات، فإن بعض العناصر في خطة الأمم المتحدة لم توضع بعد في صيغتها النهائية. بيد أن من المتوخى أن تنشر الأمم المتحدة ٢٦ مراقبا لمدة متوسطة تسبق يوم الاقتراع بثلاثة شهور، أي بدءا من شهر أيار/ مايو. ومن المتوخى أيضا نشر عدد يصل إلى ١٥٠ مراقبا في الجولة الأولى للانتخابات وعدد يصل إلى ٢٠٠ مراقب خلال الجولة الثانية. ووفقا لدستور جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي أن تجري الجولتان الأولى والثانية من الانتخابات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر على التوالي.

١٥ - وقد حُدِّدت بالفعل المواقع التي سيُنشر فيها المراقبون على النحو التالي: المواقع الدائمة: بربراتي، وبوار، وبنغاسو، وبامباري، وكاغابندورو، وبوسنغوا، وبوزوم، وموبايا؛ الموقعان المؤقتان: نيديل وبيراو. وستنشر البعثة في كل من المواقع الدائمة ٣٢ فردا، منهم ٢٨ من العسكريين. ولتهئية جو آمن، سيكون من الضروري أيضا نشر ٣٠ من جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في كل من المواقع الدائمة، وعلاوة على ١٢٠ جنديا آخرين من هذه القوات كعنصر للرد السريع في بانغي. وسيجري نشر عشرة من أفراد البعثة في كل من الموقعين المؤقتين.

١٦ - وسيطلب الأمر أيضا مزيدا من الأفراد الدوليين والموارد السوقية. وأعتزم أن أطلب إلى كندا ومصر أن تنشرا ٨٤ فردا إضافيا من أفراد الاتصالات العسكرية والسوقيات. وسيلزم تزويد كل موقع بالمركبات، بما فيها بعض الشاحنات الثقيلة أثناء مرحلة الانتشار، وستستدعي الضرورة أيضا طائرات مروحية وطائرات شحن إضافية. وأنوي المضي في إجراء الترتيبات اللازمة على أساس أن يتضمن تقرير القدام إلى المجلس الخطة النهائية لدور الأمم المتحدة في عملية الانتخابات الموضوعية، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بعد إجراء تقييم آخر للأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها حتى الآن كل من الحكومة واللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة. وفي الوقت نفسه، يجري العمل الآن في إعادة إنشاء الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة.

#### حقوق الإنسان

١٧ - بالرغم من بقاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة بصفة عامة، من المتوقع أن تكتسب برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان الرامية إلى نشر ثقافة السلام والتسامح أهمية متزايدة بتقدم سير الحملة الانتخابية. وفي هذا الصدد، توجه إذاعة البعثة باللغة الفرنسية ولغة السانغو حملة للإعلام والتوعية بحقوق الإنسان. وظل التثقيف بحقوق الإنسان يشكل أيضا جزءا من منهج التدريب الذي تقدمه قوة الشرطة المدنية التابعة للبعثة إلى الشرطة الوطنية والدرك الوطني.

١٨ - وما زالت ترد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، ولا سيما الحرس الجمهوري، (القوات الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية). وقد وجهت البعثة اهتمام الحكومة إلى أحكام القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩) المتعلقة بالحد من الدور الذي يؤديه الحرس الجمهوري. وعلاوة على ذلك، يجري النظر في القيام، في إطار إعادة التشكيل الهيكلي (انظر الفرع رابعا أدناه) في تزويد أفراد القوات المسلحة،

بما في ذلك الحرس الجمهوري، بالتعليم الذي توفره قوة الشرطة المدنية لضباط الشرطة والدرك. وقد اتخذت الحكومة، في الوقت نفسه، بعض خطوات مبدئية صوب الحد من التجاوزات بسحب الحرس الجمهوري من الخدمة عند حواجز الطرق. وأوضحت البعثة للسلطات رغبتها في أن يتم إرسال ضباط الدرك والشرطة الذين أتموا منهج إعادة التدريب على يد قوة الشرطة المدنية حيثما أمكن ليحلوا محل الحرس الجمهوري.

١٩ - وقد تلقت البعثة أيضا عدة ادعاءات بحدوث انتهاكات لحرية الصحافة، منها قيام الشرطة بتفتيش مكاتب الصحف، فضلا عن القيود المفروضة على اتصال أعضاء الأحزاب المعارضة بوسائل الإعلام. ولدى إبلاغ البعثة رئيس الوزراء بهذه الادعاءات، وجه الدعوة إلى أحزاب المعارضة لتناقش معه الطرائق والمبادئ التوجيهية اللازمة لتحقيق العدالة في الاتصال بوسائل الإعلام. وفي هذا الصدد، فإن تعيين أعضاء المجلس الأعلى للاتصالات، وهو المسؤول عن كفالة حرية المعلومات والاتصالات وشفافيتها، من شأنه تحسين الحالة. ويتمثل القصد من إنشاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان تحت إشراف رئيس الوزراء في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩ لتنسيق مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في أن تحل محل وزارة حقوق الإنسان، التي ألغيت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢٠ - أما قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة، الذي يضم حاليا اثنين من الموظفين، فقد عقد أيضا عدة اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة تنظيم حلقة دراسية وطنية عن تأثير حقوق الإنسان في عملية التعمير؛ يعقبها اعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد أبدت الحكومة ترحيبا بهذه الحلقة الدراسية، التي تقرر أن تنعقد في أيار/ مايو بتمويل مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

#### الإعلام

٢١ - منذ اعتماد القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، تم تكثيف الأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك لشرح العناصر الرئيسية لعملية الإصلاح لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك أهداف الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد. ولتحقيق هذا الهدف، تبث إذاعة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة منتظمة كلمات يلقيها ممثلي الخاص وكبار موظفيه، بالإضافة إلى مؤتمر صحفي أسبوعي.

٢٢ - وسيصبح الدور الذي تؤديه إذاعة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حيويا بصورة متزايدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية. وستكون الإذاعة، كما كان الوضع أثناء الانتخابات التشريعية، بمثابة المصدر الرئيسي لتثقيف الناخبين والمعلومات الانتخابية.

٢٣ - وأجرت الوحدة الإعلامية التابعة للبعثة مناقشات مع وزارة الإعلام بجمهورية أفريقيا الوسطى للتفاهم بشأن مجالات التعاون الأخرى المتعلقة بالمسائل التي تحظى باهتمام متبادل بين البعثة والسلطات المضيفة. ويجري التخطيط لعقد حلقات دراسية للصحفيين الوطنيين لتحسين معرفتهم بمنظومة الأمم

المتحدة، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، تم الشروع في حملة للتوعية موجهة للمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وسيكون من الضروري توسيع نطاق البث الإذاعي لإذاعة البعثة إلى حد كبير، إذ أنها لا تتمكن في الوقت الراهن من البث إلى كامل أنحاء البلد.

### ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

٢٤ - ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى وعاصمتها، بانغي، هادئة أثناء الفترة المقدم عنها التقرير. وقد هدأت حتى الآن الشواغل الناشئة عن احتمال انتشار النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير المعلومات المتوفرة للبعثة إلى أن الأطراف في نزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية توقفوا عن استخدام أراضي ومطارات جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى تقليل الخطر الجدي المتمثل في امتداد النزاع إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥ - وقد وضعت البعثة موضع التنفيذ خطة جديدة للانتشار في بانغي تنطوي على تحسين أماكن إقامة الجنود. وسيتم إنجاز عملية الانتشار في نهاية نيسان/أبريل.

### نزاع السلاح

٢٦ - بالرغم من أن وزارة نزع السلاح في جمهورية أفريقيا الوسطى توفد بعثات إلى داخل البلد لتوسيع نطاق عمليات نزع السلاح، فقد انخفض مؤخرا حجم الأسلحة والذخائر التي تم تجميعها. وتناقش البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية زيادة الدعم المالي الذي يقدمه إلى برنامج نزع السلاح.

٢٧ - وتولت البعثة تدمير كميات كبرى من الذخائر والمتفجرات التي تم تجميعها أثناء عملية نزع السلاح. ومنذ اعتماد القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، تم تدمير أكثر من ٢٠ ٠٠٠ خرطوشة ونحو ١ ٠٠٠ قطعة من المعدات الحربية. وفي حالة الأسلحة التي لا تزال مؤقتا في حوزة البعثة، تجدر الإشارة إلى أن الأسلحة الثقيلة، بوجه عام، في حالة جيدة، وكان قد تم نهب معظمها من مستودعات الأسلحة الوطنية. بيد أن معظم الأسلحة الصغيرة التي تمت استعادتها وعددها ١ ٤٧٠ قطعة في حالة رديئة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي تدمير الأسلحة التي تعتبر غير قابلة للإصلاح دون أي مزيد من الإبطاء، وأعتزم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتدميرها بالتشاور مع الحكومة.

### عنصر الشرطة المدنية

٢٨ - واصلت الشرطة المدنية برنامجها لتدريب الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تعزيز قدرتهم وفعاليتهم في إطار إعادة تشكيل هيكل الشرطة الوطنية وقوات الأمن. وقد أتم حتى الآن ٢٢٥ فردا من الدرك و ١٥٩ فردا من الشرطة تدريبهم بصورة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يتابع ٤٤ من الدرك و ١٧٢ من الشرطة حاليا دورات تدريبية تشرف عليها الأمم المتحدة في مركز التدريب الوطني للدرك وكلية الشرطة الوطنية على التوالي. وتم نشر الذين أتموا تدريبهم في الدورات السابقة داخل البلد لتعزيز الأمن

العام. وتم، ضمن إطار عملية إعادة تشكيل قوات الأمن، وضع خطة وفقا للبرنامج العام لإعادة التشكيل الشاملة، على النحو الذي حددته اللجنة المشتركة بين الحكومة والبعثة والمعنية بإعادة تشكيل الهياكل. ومن المتوقع أن تتم قريبا الموافقة على هذه الخطة مع جدول زمني لإجراءات التنفيذ والمتابعة. ومن المهم كفالة إنجاز الترتيبات لتأمين التمويل اللازم للمعدات والهياكل الأساسية التي تحتاجها الشرطة لأداء عملها وفقا للتدريب الذي تلقاه أفرادها. وبدون المتابعة الفعالة، هناك احتمال في أن يضيع هباء التدريب الذي تلقتة الشرطة المدنية.

#### رابعاً - إعادة تشكيل القوات المسلحة وتسريحها

##### إعادة التشكيل

٢٩ - قدمت أربعة مشاريع قوانين تتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة، أعدتها لجنة مشتركة بين الحكومة والبعثة إلى الجمعية الوطنية في ٣١ آذار/ مارس لاعتمادها. وتتعلق مشاريع القوانين بالمفهوم الأساسي للدفاع الوطني؛ وتنظيم عمليات الدفاع الوطني؛ وإنشاء مجلس أعلى للدفاع الوطني؛ وإدارة الأزمات. ومن المتوقع، وفقا للإجراء المعجل الذي تم العمل به لاعتماد مشاريع القوانين، أن يبدأ التصويت في الجمعية الوطنية في الأسبوع الممتد من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل.

٣٠ - وبعد إنجاز النصوص، تناولت لجنة تقنية تابعة للبعثة بعض العناصر الملموسة للمساعدة والمشورة التقنية المقدمة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولة عن إعادة تشكيل القوات المسلحة.

##### التسريح

٣١ - أوشك البرنامج الوطني لتسريح القوات الوطنية وإعادة إدماجها حالياً على الدخول في مرحلة التسريح، التي ستحتاج إلى موارد مالية تكميلية، بما في ذلك موارد من المانحين الدوليين. وفي ٢٣ شباط/ فبراير، عقد ممثلي الخاص اجتماعاً مع الموظفين المسؤولين عن البرنامج ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لتقصي مصادر التمويل الممكنة. وعلاوة على ذلك، بدأ البرنامج الوطني للتسريح والإدماج، بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، العمل في مشروع لتيسير عودة المجموعة الأولى من الجنود المسرحين إلى الحياة المدنية، بما في ذلك حملة للتوعية. كما ساعدت البعثة على إنشاء لجنة معنية بإعادة التشكيل الهيكلي لمساعدة الحكومة على وضع المشاريع كجزء من عملية التسريح.

#### خامساً - الجوانب الاقتصادية

٣٢ - أدت بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي زيارة، من ١٦ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، لاستئناف المناقشات المتصلة باستعراض منتصف المدة في إطار الترتيب السنوي الأول لمرفق التكيف الهيكلي الموسع. ورغم أن المجلس التنفيذي للصندوق كان قد أقر الترتيبات في تموز/يوليه ١٩٩٨، فإن البعثة السابقة الموفدة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لم تتمكن من إتمام مناقشات الاستعراض بسبب التأخيرات في

تنفيذ البرنامج، في المجالين المالي والهيكلية. وشارك موظفون من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في معظم مناقشات السياسة العامة التي جرت مع السلطات.

٣٣ - وفي الأشهر الأخيرة، أحرز تقدم في تنفيذ البرنامج وبلوغ الأهداف التي كان من المقرر تحقيقها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وعلى وجه الخصوص، أتمت السلطات تصفية عدة شركات عامة؛ ووضعت الصيغة النهائية لإقرار الديون والمتأخرات المحلية؛ وأحرزت تقدماً كبيراً في إعادة تشكيل القطاع المصرفي (بيع المصرف الدولي لأفريقيا الوسطى، والإعلان عن عطاءات بهدف تحويل الاتحاد المصرفي لأفريقيا الوسطى إلى القطاع الخاص)؛ وأتمت إغلاق جميع المصارف التجارية المتوقفة عن العمل، باستثناء مصرف واحد. ويظل إتمام مناقشات الاستعراض خاضعاً لعدة شروط مسبقة، منها إثبات تحسين السيطرة على المالية العامة وإنجاز تدابير الإصلاح الهيكلي الرئيسية. وتشمل هذه التدابير، على وجه التحديد، إجراء تقييم للأداء المالي حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، ولا سيما فيما يتعلق بتحصيل إيرادات الحكومة وخدمة الدين الخارجي غير القابل لإعادة الجدولة؛ وإتمام بيع شبكة توزيع النفط (تحويل شركة بتروكا للنفط التابعة للدولة إلى القطاع الخاص)؛ واعتماد تدابير لمعالجة العجز المسقط في قطاع القطن.

٣٤ - ووقع البروتوكول المتعلق بتحويل شركة بتروكا إلى القطاع الخاص في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ بين الحكومة وشركتي النفط إيلف توتال Elf Total وشيل Shell. ويجري إعداد المرفق المتضمن لآلية تحديد أسعار البيع إلى المستهلكين التي تكون مقبولة من جميع الأطراف، أي الحكومة، والمالك الجديد والمستهلكون عموماً. وفضلاً عن ذلك، سيُعدل القانون المتعلق بالتحويل إلى القطاع الخاص في البرلمان ليصبح البروتوكول المتصل بشركة بتروكا نافذ المفعول. وينتظر إتمام تحويل شركة بتروكا إلى القطاع الخاص في نهاية أيار/مايو.

٣٥ - ولدعم السلطات في جهودها من أجل التكيف والإصلاح، قدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية في المجال الضريبي. وزارت ثلاث بعثات للمساعدة التقنية بانغي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وقدمت توصيات مفصلة بشأن سبل تحسين أداء تحصيل إيرادات الحكومة (في كل من إدارتي الضرائب والجمارك)، وبشأن التحضير للاستعاضة، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عن الضريبة الحالية لرقم الأعمال بضريبة للقيمة المضافة.

٣٦ - وتشير البيانات التي قدمتها السلطات الحكومية مؤخراً إلى صندوق النقد الدولي إلى أنه يجري حالياً إحراز قدر من التقدم فيما يتصل بالأداء الضريبي وتحويل شركة بتروكا إلى القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ينتظر الإعلان قريباً عن مجموعة من التدابير في قطاع القطن. وإذا تم الوفاء بجميع الشروط المطلوبة قبل نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩، يمكن تقديم تقرير بعد ذلك بفترة وجيزة إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لينظر فيه في منتصف أيار/مايو. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن يفضي النجاح في إتمام استعراض منتصف المدة في إطار ترتيبات مرفق التكيف الهيكلي الموسع إلى إفراح المجال



لمساعدة إضافية للبرنامج من البنك الدولي (في إطار ائتمان ممكن بغرض التكيف الهيكلي) ومن المصرف الأفريقي للتنمية، في مرحلة لاحقة، رهنا بسداد متأخرات مدفوعات الدين.

#### سادسا - ملاحظات

٣٧ - تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إحراز تقدم إلى حد ما في إنجاز الإصلاحات التي تعهدت بها، ولكن التقدم بطيء. وبالرغم من أن الحالة لا تزال هادئة وأن البلد لا يزال جزيرة استقرار نسبي في المنطقة، فإن انعدام الثقة الشديد بين القادة السياسيين في البلد مستمر، وفي الوقت ذاته تظل الحالة الاقتصادية والاجتماعية غير مستقرة.

٣٨ - وفي الفرع الرابع من تقرير (S/1999/98) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، عرضت بإيجاز الخطوات الرئيسية التي ينتظر من الحكومة أن تتخذها لإثبات التقيد بالالتزامات التي تعهد لي بها الرئيس باتاسي. وقد تم الوفاء جزئيا ببعض هذه الالتزامات، ومنها مشاركة المعارضة في الجمعية الوطنية؛ وتقديم مشاريع قوانين بشأن إعادة تشكيل القوات المسلحة إلى الجمعية بهدف اعتمادها؛ وإحراز شيء من التقدم صوب التحويل إلى القطاع الخاص، ولا سيما في حالة شركة بتروكا للنفط التابعة للدولة.

٣٩ - بيد أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات على وجه الاستعجال لحسم هذه المسائل بشكل مرض، ولا سيما التكبير باعتماد مشاريع القوانين المتصلة بإعادة التشكيل والإسراع بتنفيذها والفروع من عملية التأميم المتصلة بشركة بتروكا. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى تحصيل إيرادات الحكومة بمزيد من الفعالية ومواصلة دفع المرتبات بانتظام بغية الوفاء بشروط المؤسسات المالية الدولية.

٤٠ - وألاحظ سحب مهام إقامة الحواجز على الطرق من وحدات قوة الدفاع الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية، عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ١٢ (ب) من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩). بيد أنه نظرا لاستمرار ورود شكاوى متصلة بالانتهاكات التي ترتكبها قوة الدفاع الخاصة التابعة للمؤسسات الجمهورية، أدعو الحكومة إلى القيام دونما تأخير باتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة لكفالة استبعاد القوة من جميع مهام الشرطة ومهام الحفاظ على الأمن والنظام. فهذه المهام ينبغي أن تؤديها الشرطة، التي تتلقى من الشرطة المدنية التدريب في ميدان حقوق الإنسان وغير ذلك من أشكال التدريب. كما ستعجّل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى اختيار موظفين مناسبين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وتدريبهم بهدف الاضطلاع بالمهام المتصلة بالانتخابات.

٤١ - إن اعتماد القوانين الخاصة بإعادة تشكيل القوات المسلحة، الذي سيجري قريبا، هو خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ورغم أن الحكومة رصدت في ميزانية عام ١٩٩٩ مخصصات لبرنامج إعادة التشكيل، فستظل معتمدة بشدة على الجهات المانحة بالنسبة للأموال اللازمة لاستكمال إعادة التشكيل. لذلك أجدد ندائي إلى الجهات المانحة كي تسهم في هذه العملية الهامة، التي ستساعد على تحقيق الاستقرار في

الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي هذه المنطقة الفرعية ككل، وستساعد كذلك على إجراء الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من هذه السنة. كما أود أن أوجه نداء قويا إلى المساهمين كي يقدموا الدعم لقوات الشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى كي يتاح لضباطها تطبيق ما تلقوه من تدريب على يد الشرطة المدنية.

٤٢ - وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية القادمة المزمع إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر. ويعد مرسوم إنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة (الفقرة ٦) مرسوما جديرا بالترحيب، ويشكل تبسيط عضويتها تطورا إيجابيا. غير أن التأخر في بدء اللجنة الانتخابية الجديدة لأعمالها أدى إلى تأخير جميع القرارات اللاحقة بشأن التمويل، وتنقيح السجل الانتخابي، والاستعدادات العملية والسوقية، وكذلك موعد الاقتراع. وفي الوقت ذاته، يحتمل أن تؤدي الاعتراضات التي أعربت عنها المعارضة بشأن السيطرة المحلية على اللجنة الانتخابية من جانب وكلاء رؤساء الشرطة إلى مزيد من الخلاف. لذلك، فإن هناك ضرورة ملحة لأن تقوم الحكومة واللجنة الانتخابية بمتابعة الإجراءات المتخذة حتى الآن وذلك بالإسراع قدر الإمكان في خططهما واستعداداتهما الانتخابية، مع كفالة الوضوح التام.

٤٣ - وفي المجال الاقتصادي، ألاحظ الخطوات المتخذة نحو خصخصة بعض المشاريع التي تديرها الدولة، بما في ذلك بتروكا (PETROCA)، وإعادة تنظيم وزارة المالية، وإعادة تشكيل القطاع المصرفي، والجهود المبذولة لتحسين وضع الدخل الحكومي من الضرائب بغية كفالة دفع الأجور وخدمة الديون في الوقت المحدد. وستواصل مؤسسات بريتون وودز عن كשב رصد التقدم المحرز، وقد ينظر صندوق النقد الدولي، بعد تحقق عدة شروط، في صرف الشريحة الثانية في إطار الترتيب السنوي الأول لمرفق التكيف الهيكلي الموسع الذي سيجري في أيار/مايو. كما قد ينظر البنك الدولي في تقديم قرض جديد للتكيف الهيكلي، في وقت ما من هذه السنة، إذا تمت تلبية شروط معينة. وسيواصل ممثلي الخاص ممارسة الضغط في هذا المجال الهام، معتمدا كذلك على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الوصول بأثر البرامج الاقتصادية إلى الحد الأقصى.

٤٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، أولوييمي ادينيجي، على الجهود التي بذلها للمساعدة على حل الأزمة المستعصية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أعرب عن شكري لقائد القوة، الجنرال بارتليمي رتنغا (غابون)، ولجميع الموظفين المدنيين والعسكريين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات على التعاون الذي أبدته خلال تناوب الأفراد العسكريين.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى: المساهمات  
بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩

| المجموع | القوات | وحدة الدعم | المراقبون من<br>الشرطة المدنية | المراقبون من<br>الموظفين | البلد       |
|---------|--------|------------|--------------------------------|--------------------------|-------------|
| ٢       | -      | -          | ٢                              | -                        | البرتغال    |
| ٢       | -      | -          | ٢                              | -                        | بنن         |
| ١٢٦     | ١٢٠    | -          | -                              | ٦                        | بوركينافاسو |
| ١٢٦     | ١٢٠    | -          | -                              | ٦                        | تشاد        |
| ١٢٦     | ١٢٠    | -          | -                              | ٦                        | توغو        |
| ٢       | -      | -          | ٢                              | -                        | تونس        |
| ١٣٢     | ١٢٠    | -          | ٣                              | ٩                        | السنغال     |
| ١٢٨ (ب) | ١٢٠    | -          | -                              | ٨                        | غابون       |
| ٧       | -      | -          | ٧                              | -                        | فرنسا       |
| ١       | -      | -          | ١                              | -                        | الكاميرون   |
| ٢٩ (ج)  | ٢٥     | -          | -                              | ٤                        | كندا        |
| ٢٣٤     | ٢١٠    | ١٥         | ١                              | ٨                        | كوت ديفوار  |
| ١٣٠     | ١١٩    | -          | ٦                              | ٥                        | مالي        |
| ٢١٢     | ١١٩    | ٨٥         | -                              | ٨                        | مصر         |
| ١ ٢٥٧   | ١ ٠٧٣  | ١٠٠        | ٢٤                             | ٦٠                       | المجموع     |

(أ) لا تشمل هذه الأرقام عناصر الدعم الوطني (٢٢).

(ب) بالإضافة إلى قائد القوة.

- - - - -